



(٤٩٧) - (٥٢٦)

العدد السادس

والأربعون

التحليل المكاني للخصائص والمعايير الخدمية لتحديد الإقليم الوظيفي الكثيف في

مدينة الفلوجة

م.م قصي حمدان عبد بطاح

qus24h5001@uoanbar.edu.iq

المديرية العامة للتربية في الأنبار

جغرافية المدن

أ.د. مشعل فيصل غضيب المولى

ed.meshaal.faisal@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الانسانية

جغرافية المدن

المستخلص:

تهدف الدراسة باعتبارها ميدانية تحكيمية تحليلية إحصائية كمية ، إلى بيان وتحليل وتحديد المقومات والخصائص والمقومات الإقليمية والذاتية التأثير ومنها الاقتصادية والخدمية لمدينة الفلوجة وأبعاد تأثير هذه المقومات في نمو المدينة والوظيفة التي تمارسها وتأثيرها في محيطها ، ومن ثم دراسة وتحليل المدينة منذ بداية نشأتها ونموها وتطورها التاريخي وتحليل بنيتها الداخلية، ولما لها من أهمية في فهم طبيعة العلاقة والترابط والتأثير لمحيطها من ناحية الوظيفة التي تؤديها المدينة وترتبط المدينة وترتبط بإقليمها ، ويكون باستخدام الطرق الرياضية والانشطة الاقتصادية المؤثرة لمدينة الفلوجة وتطبيقها بشكل إحصائي دقيق ووصف مكتمل لإعطاء نتيجة واضحة ومحققة الغاية والهدف ومن أجل التخطيط للنمو لما بعد الهدف وليتسنى لنا تشخيص واقع العلاقة الإقليمية بين أجزاء الإقليم والمدينة ، وهذه ان العلاقة هل كانت ادارية وظيفية صرفة ام علاقة وظيفية تتعدى الاطار القانوني ؟ كما تهدف الدراسة تقديم أرضية جغرافية ملائمة للأجهزة التخطيطية والتنفيذية تشرح واقع النشاط الوظيفي والخدمي الذي تقدمه مدينة الفلوجة لإقليمها الكثيف التابع لها، فضلا عن إشاعة روح النشاط الوظيفي والاداري وكشف مناطق الحاجة في مدن الإقليم الاداري الكثيف



لتخفيف الضغط الوظيفي الحاصل على مدينة الفلوجة ومن الممكن تجهيز واعداد جوهر التحليل المكاني والوظيفي لكافة الخدمات واعداد خطط تنموية ومكانية تحليلية سواء كانت تنمية ريفية او مكانية مضمونة ومخططة يكون عامل الزمن هو العنصر المهم فيها من أجل إتمام وإكمال روح المدينة وهي نواتها المركزية وتوفير خدمات لسكانها ، وثبتت أهمية المدينة الفلوجة، موقعها الاستراتيجي المطل على ضفاف نهر الفرات. وبينما تاريخها العريق والثقافي ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة والحيز الوظيفي للمدينة ذاتها ولمحيطها لما توفر من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والتجارة. وبينما هي مركزاً للزراعة والصناعة في المنطقة، وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة والوحدات الإدارية الأخرى. وتعتبر النعيمية مركزاً مهماً للزراعة وهي من المدن المؤهلة والمرشحة ضمن الحيز الوظيفي الكثيف وقد تلتحق بها مدن أخرى لما لها من أهمية التأثير على المدينة والحصى والزوية وجبيل والخراب وتسهم في الاقتصاد المحلي من خلال إنتاج المحاصيل الزراعية وصولاً إلى تحقيق الأهداف أعلاه ، أما فيما يخص الإقليم الكثيف لمدينة الفلوجة فقد قدمت هذه الدراسة والبحث ومن الممكن حيث تم اقتراح أربعة نواحي إدارية بغية تنمية مكانية ريفية ضمن الحيز الوظيفي والإداري لمدينة الفلوجة واستثمار مافي هذه الارض من الثروات سواء كانت طبيعية أم بشرية ومن ثم معالجة التجمعات البشرية الضخمة التي قد يعاني منها الإقليم الكثيف. الترابط الموضوعي لمحاور الاساسية التي تضمنها البحث والدراسة فقد اعتمدت الاطروحة على المحاور الاتية:

الكلمات المفتاحية: إقليم الفلوجة الكثيف، الأقلمة ، الإقليمية ، الإقليم المتجانس .

Spatial analysis of service characteristics and standards to identify the dense functional area in the city of Fallujah

Assistant teacher :Qusay Hamdan Abd Battah

qus24h5001@uoanbar.edu.iq

General Directorate of Education in Anbar

Prof. Dr Meshal Faisal Ghadhib Al-Mawla

University of Anbar – College of Education for Humanities

ed.meshaal.faisal@uoanbar.edu.iq

**Abstract:**

This study, being a field-based, analytical, statistical, and quantitative approach, aims to identify, analyze, and define the regional and intrinsic components, characteristics, and intrinsic factors, including economic and service-related ones, of the city of Fallujah. It also examines the dimensions of the impact of these factors on the city's growth, its functions, and its influence on its surroundings. Subsequently, the city is studied and analyzed from its inception through its historical growth and development, and its internal structures are analyzed. This is important for understanding the nature of the relationship, interdependence, and influence of its surroundings in terms of the functional role the city plays and how it connects with its regions. This will be achieved by using mathematical methods and economic activities that affect the city of Fallujah, applying them with precise statistical accuracy and a complete description to give a clear result that achieves the goal and objective, in order to plan for growth beyond the goal and to enable us to diagnose the reality of the regional relationship between the parts of the region and the city. This relationship is to determine whether it is a purely administrative and functional relationship or a functional relationship that transcends the legal framework. The study also aims to provide a suitable geographical basis for planning and executive bodies that explains the reality of the functional and service activity that the city of Fallujah provides to its densely populated region, in addition to spreading the spirit of functional and administrative activity and identifying areas of need in the cities of the densely populated administrative region to alleviate the functional pressure on the city of Fallujah. The analysis was then recorded and prepared, encompassing a comprehensive functional and service-oriented approach, and early developmental and spatial analysis. This means that the material and spatial background and planning have evolved, with time being a crucial factor in order to transcend and complete the spirit of the city, which is its central core, and to increase services for its inhabitants. The importance of the city of Fallujah has been proven by its location overlooking the banks of the Euphrates River. Its ethnic and cultural history and its role in socio-economic development contribute to the city's function and benefit it through the provision of basic services such as healthcare and addressing malnutrition. It is a center of agriculture in the region and an important part of the economic and social development of other administrative units.



Keywords: Dense Fallujah region, regionalization, regionalism, homogeneous region.

أهمية الدراسة: تعطي أهمية الدراسة معرفة الأهمية للإقليم الكثيف والعوامل والخصائص الجغرافية والأنشطة الاقتصادية في مدينة الفلوجة والمنطقة المحيطة بها باستخدام الطرائق الحديثة والكاراتوكرافية في تحديدها.

منهج الدراسة: تتضمن منهجية الدراسة باستخدام المنهج التحليلي والمنهج الكمي والاحصائي وكذلك من خلال العمل الميداني لكافة أجزاء المدينة والمناطق المجاورة. المقدمة:

تمثل المدن في العصر الحاضر مراكز للقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأماكن السيطرة والإبداع، وتستثمر مبالغ ضخمة من الأموال، كما تشهد نمو المدن، معدلات نمو عالية لم تشهدها من قبل. يتطلب الاقتصاد الحديث سهولة في الوصول إلى المعلومات لمعرفة الأنشطة التي تدعم المدينة، وبما أن التعامل مع المعلومات وتبادلها، يحتاج إلى تجمعات اقتصادية ومبانٍ وشبكات للمواصلات والاتصالات ومصادر للمعلومات البشرية التي تتوفر أصلاً في المدن بعامة والمدن الكبرى بخاصة، الأمر الذي دفع المؤسسات الكبرى إلى إقامة إداراتها في هذه المدن. إذ تنحصر المهمة الرئيسية لطالب جغرافية المدن في فهم الطرائق والأساليب أو العمليات التي عملت على تشكيل المدن وتغييرها في الماضي، والتي لا زالت تعمل على تشكيلها في الوقت الحاضر، و يحاول التصدي للعديد من الموضوعات مثل ماهية جغرافية المدن، و ميدانها و مدى ارتباطها مع العلوم الجغرافية الأخرى، و تفسير التحضر التي تمر به الدول في العصر الحاضر لتنمية المسارع الحضرية، و التأكيد على نتائج هذه العملية، و بخاصة فيما يتعلق بحياة الناس و أنشطتهم المختلفة . (ابو صبحة كايد ، 2007 - 2019 ، ص 13 - 53)

وإن جوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعه، والاصل في وظيفتها هو الجانب الإقليمي. والمدينة وجدت لتؤدي وظائف مركزية وعلى ضوءها تتحدد سيادتها على المساحات التي حولها، وإن هذه السيادة تنقل بالبعد عنها حتى تكاد تتلاشى بتأثير منافسة مدن أخرى. إن وظيفة المدينة في إقليمها ومدى سيادتها على المساحات التي حولها والتي تحكمها مستوى ومركزية وظائفها تندرج تحت مفهوم الأهمية الإقليمية للمدينة، وعليه تتحدد اتجاهات نموها وتطورها وعلى ضوءه توضع خطط وبرامج التنمية المكانية. وعلى ذلك جاء " التباين المكاني للخصائص الجغرافية للمناطق



والتجمعات البشرية ضمن الحيز الوظيفي للإقليم الكثيف لمدينة الفلوجة وإمكانية التنمية المكانية (دراسة في جغرافية المدن) والأهمية الإقليمية لمدينة الفلوجة " موضوعاً مهماً لتطوير البحث والدراسة في إطار التحليل والتأثير ورسم التوجهات التنموية المكانية ورسم السياسة المستقبلية. ان أهمية الدراسة في هذا الموضوع تأتي من الموقع المهم والحساس لمدينة الفلوجة الواقع بين مدينتي بغداد العاصمة والرمادي مركز محافظة الأنبار. وما يمكن أن ينجم عن ذلك من منافسة قوية لها وآسر العوامل لنموها ولوظائفها. وعلى ذلك فإن البحث يهدف إلى التباين المكاني ضمن الحيز الوظيفي للمدينة وتحديد الخصائص الجغرافية للإقليم الكثيف لمدينة الفلوجة وإمكانية التنمية المكانية للمدينة والمناطق المحيطة أو التابعة لها، ومن خلال مجموعة من الأساليب وبالاعتماد على مجموعة متغيرات ومن ثم صياغة توجهات مستقبلية تنموية للمدينة (قنديلجي ، 1993 ، ص 149) مشكلة البحث:

تمثل المشكلة جانباً مهماً من جوانب المنهج العلمي في أنواع البحوث كافة وتعرف المشكلة بأنها سؤال يحتاج إلى إجابة فكثيراً ما يواجه الانسان زخماً من التساؤلات في حياته العلمية والعملية وتعرف كذلك بأنها موقف غامض يحتاج إلى إيضاح والمشكلة تعالج علمياً بصورة يمكن حلها حلاً موضوعياً في الوقت الذي يجب أن تكون عناصر المشكلة قابلة للتعرف والقياس ويقصد بالحل الموضوعي للمشكلة العلمية الأمر الذي يمكن الباحثين من التوصل إلى النتائج نفسها ، إذ ما اعتمدوا الفرضيات نفسها وطبقوا طرق البحث ذاتها . (المياح علي ، 1960، ص 129) وبذلك فإن الباحث قد وجه في بحثه مجموعة أسئلة تدور في فلك الوظيفة في مدينة الفلوجة وقد جاءت تلك الأسئلة إذ تناول كل منها جانباً معيناً وهذه الأسئلة هي:

- 1- ماهي الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر على الإقليم الكثيف ؟
 - 2- ماهي الطرق لتحديد الإقليم الكثيف للمدينة وإمكانية التنمية المكانية واستثمار الطرق لتعزيزها
- ثانياً: فرضية البحث: الإقليم الكثيف للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الفلوجة يتأثر بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: اهداف البحث والدراسة: يهدف البحث إلى التحليل المكاني والخصائص الجغرافية للمناطق والتجمعات البشرية ضمن الإقليم الكثيف لمدينة الفلوجة، من حيث التوزيع المكاني والموارد المتاحة، كما يسعى إلى تقييم فرص وإمكانيات التنمية المكانية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في المنطقة.

رابعاً: حدود منطقة الدراسة : تمثلت حدود الدراسة والبحث بالمخطط الأساس لمدينة الفلوجة الواقعة ضمن حدود محافظة الأنبار وسيعتمد الباحث إلى اجراء دراسة ميدانية تحليلية إحصائية ومقارنة بينها وبين الدراسات السابقة ومن ثم اقتراح سبل المعالجة والتي يمكن من خلالها النهوض بالتنمية المكانية في منطقة الدراسة والمنطقة المحيطة بها، وكما يأتي:

1- الحدود المكانية: مدينة الفلوجة والمناطق المحيطة بها من الوحدات الإدارية والمناطق المجاورة مثل الكرمة والعامرية والنعيمية وجبيل والزوية والحلابسة والصقلاوية والسجر والفلاحات والمزرعة والحصي والزوابة والخالدية والرمادي وأبو غريب وغيرها من المناطق المجاورة او المحيطة المؤثرة. أدوات تحليل البيانات: تم استعمال المرئية الفضائية لعام 2024 ضمن القمر الصناعي الخاص بالمدن (QuickBird) وبرنامج SPSS للتحليل الإحصائي إصدار (22) وتم استعمال الوسائل الاحصائية الآتية: أداة Buffer ضمن برنامج (Arc Map10.8) وبرنامج (Surfer) والانتشار المكاني ومقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والجار الأقرب للمركز المتوسط والمركز الموزون و الانحراف المعياري ، ونسبته المئوية ، والتكرارات ، واتجاه التوسع واختبار (T) لعينتين مستقلتين.

المفاهيم الاساسية : الإقليم الكثيف ، الإقليم ، الأقلية ، الإقليم المتجانس الإقليم المماس.

1- "الإقليم الكثيف Hinder Land" منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: "طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية". وحسب الجغرافيون ، الإقليم هو وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر المميزة . ومن خلال التعريفات يمكن أن نقول أن الإقليم يتميز بالخصائص التالية، المكونات البشرية والظواهر الطبيعية والعمليات الواقعة في مكان معين وتؤدي وظائفها فيه. وكذلك الوحدة الكلية الداخلية للمكونات. وترابط الجوانب العامة والخصائص الفردية للإقليم كله. ووجود عمليات التوظيف والتطور وبالتالي القدرة على التطور المستمر.

2- "الإقليم" يقصد بالإقليم المدينة في منطقة الدراسة هو المجال المحيط بها، وتتباين مساحته بحسب حجم المدينة وقوة نفوذها، ويطلق عليه أيضاً ظهور المدينة أو منطقة النفوذ أو الحقل الحضري وغيرها من التسميات إلا أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاث مناطق:

المنطقة الأولى: تقع حول المدينة مباشرة ويرتبط بها بدرجة شديدة أي أن 80 % السكان في هذا الجزء يراجعون المدينة المعنية للحصول على البضائع والخدمات، ولذا فإنها قد تسمى أحيانا النطاق

الملاصق للمدينة، وهو الذي يمثل المجال الانتقالي بين المدينة والريف. و المنطقة الثانية، توجد على بعد يتراوح ما بين 25 إلى 60 كم من مركز المدينة، وهي التي تتزايد في ها حركة النقل والمواصلات وتوجد في ها مخازن البضائع. و المنطقة الثالثة، هي التي يكون عرض ها لمنافسة مدن أخرى خاصة إذا ما كانت المدينة القريبة متقاربة مع ها في الحجم وفي نوعية ما تقدمه من بضائع وخدمات .

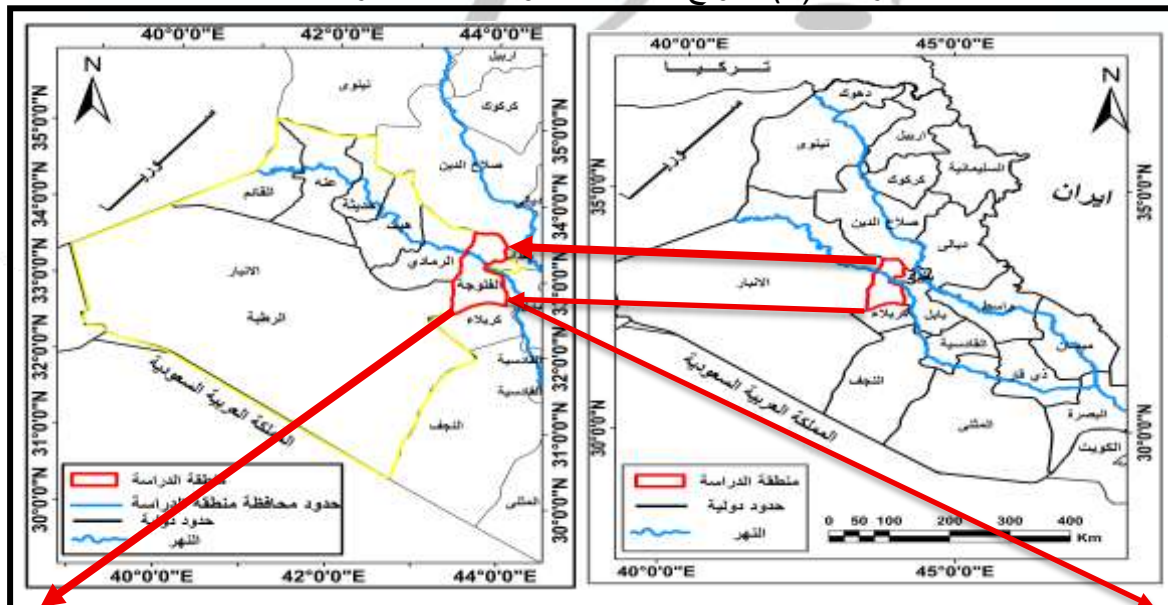
3- "الأقلمة" يقصد بها تحديد مناطق تكون أكبر أو أصغر من مناطق الهيكل الإداري الحكومي القومي أو المحلي لجعل التخطيط فيها أكثر تأثيراً وكفاءة، بينما يستخدم مفهوم (أو التوطين) هي عملية تكيف أو تعديل شيء ما ليناسب بيئة أو منطقة معينة. ومن أنواعها : أقلمة اقتصادية: تكيف الأنشطة الاقتصادية لتناسب الظروف المحلية. وأقلمة سياسية: تعديل السياسات لتناسب الاحتياجات المحلية، وأقلمة اجتماعية: تكيف المجتمع ليناسب التغيرات المحلية. ومن أهميتها: تعزيز التكيف مع الظروف المحلية، وتحسين الأداء والفاعلية، وتعزيز التنمية المستدامة. ومن أمثلتها : أقلمة الأنشطة الزراعية لتناسب ظروف البيئة المحلية. وأقلمة السياسات التعليمية لتناسب احتياجات المجتمع المحلي.

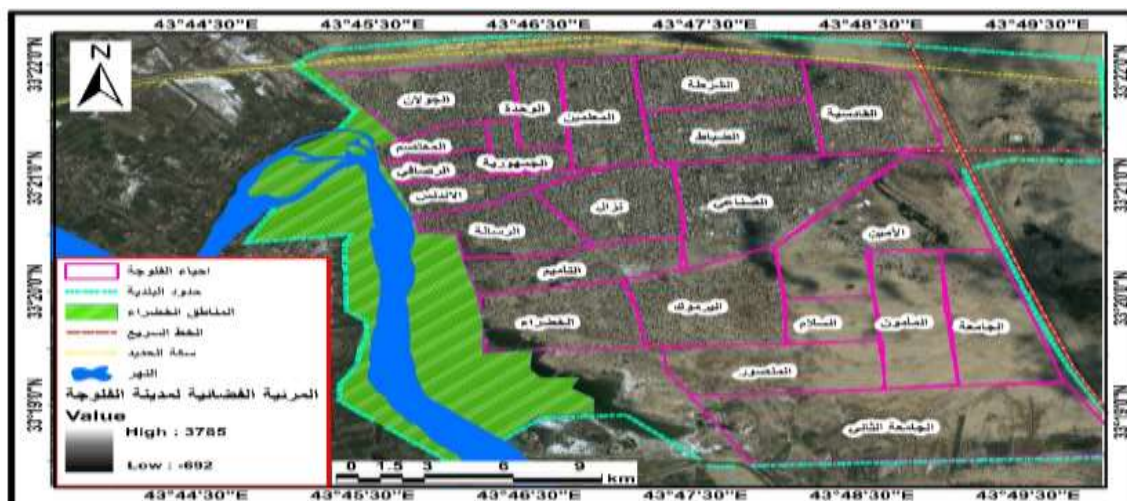
7- الإقليم المتجانس هو مساحة جغرافية ذات سمات متشابهة طبقاً للمعايير المختارة لتحديد الإقليم والمناخ والصناعة والزراعة أو مستوى دخل الفرد أو معدل البطالة ، كما يمكن تمييز الإقليم المتجانس من خلال عنصرين أو أكثر بشرط أن توجد بين هذه العناصر علاقة سببية متغيرة ، كالأقاليم الطبيعية التي تتشابه و تتجانس في بعض الخصائص مثل التربة والمناخ والسطح والنبات الطبيعي ، وهي تختلف في خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الثقافية التي تحدد بناءً على أوجه التشابه في بعض الخصائص الثقافية مثل الدين واللغة والعرق والسلالة ، وكذلك تشمل الأقاليم المتجانسة "الاقتصادية" باختلاف أنواعها. (غنيم ، ص 73) ، وهو عبارة عن وحدات مكانية متجاورة ومتجانسة في العديد من الخصائص الاقتصادية ، مثل الدخل الفردي ، والقوى الشرائية .

الإقليم التجاري بين المركزين سوف يصبح على شكل خط منحني وينعكس حول المركز الذي يكون فيه سعر النقل أعلى من الآخر، ومن جملة الأقاليم الاقتصادية (الإقليم التجاري الكثيف الذي هو محور وهدف الدراسة لمدينة الفلوجة) والذي يمكن ملاحظته من خلال التجمعات والتحركات بشتى أنواع الوسائل لعامل النقل من حيث سهولة الوصول إلى كافة الخدمات والوظائف التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية، وكذلك يمكن الاستعانة ببعض البيانات الموضحة على الصكوك وطريقة

استجواب المارة والمتبضعين وكذلك طريقة تسجيل لوحات المركبات المارة وعرفة محل اقامتهم. والمناطق الريفية التي تكون على تماس مباشر بأطراف المدينة. (العاني محمد جاسم شعبان ، ص ٦٢) ، حيث تستحوذ هذه المدينة عليها ولا تستطيع أية مدينة من المدن الأخرى منافستها ، وإذا ما وجدت هذه المنافسة فإنها تكون خاصة بوظائف أو خدمات غير موجودة في المدينة نفسها . لكنها في كل الأحوال ستكون ضعيفة، لأن سكان الإقليم قد يلجؤون إلى بدائل وظيفية وخدمية تغنيهم عن الرحلة إلى مدينة بعيدة ، إذ يكون هناك الإقليم التجاري الكثيف والذي يرتبط ٩٠% من سكانه بالمدينة ويمتد لمسافة تبلغ (25) كم ، والإقليم التجاري المتوسط والذي يمتد اليه تأثير الإقليم إلى مسافة تبلغ (50) كم ، أما الإقليم الثالث فهو الإقليم القليل الكثافة والذي يبعد عن المدينة مسافة تزيد على (50) كم، ويشمل الإقليم التجاري تجارة المفرد التي تقع ضمن الإقليم الكثيف للمدينة. ويتحدد بمعرفة مناطق الزبائن والتجمعات الذين يترددون للحصول على البضائع بفترات غير منتظمة قد تكون يومية أو أسبوعياً، أما إقليم تجارة الجملة فيمثل أهم المعايير الاقتصادية التي تستخدم لتحديد الإقليم التجاري ، إذ تؤدي المدينة دور المستودع بما توفره من حاجات وبضائع تجارية يتم بيعها بالجملة إلى المناطق الأخرى الأقل منها مرتبة. (العشوي، ١٩٧٨، ص ١٩٧)

خريطة (1) موقع مدينة الفلوجة من العراق





1-1 ماهية الإقليم

تمهید:

الإقليم هو مساحة مكانية معينة ومحددة تمثل الخطوط الجغرافية للدولة . وهو جزء من سطح الأرض، يتميز بخصائص بشرية وطبيعية واقتصادية تميزه عن باقي المناطق. وكذلك يعتبر الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، والإقليم قد يكون مناخيا؛ في هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عن غيرها، وقد يكون الإقليم نباتيا أو طبيعيا بصورة عامة، بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وكل هذه الخصائص تجعله يتميز عما حوله من أقاليم أخرى. والعناصر الطبيعية المذكورة تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي مدى توفر احتياجاتهم ومدى مستواهم الحضاري، وهذا عن التحديد الطبيعي للإقليم. أما التحديد البشري، فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض إلى دول متميزة في الغالب، وقد تنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أو محافظات أو إمارات، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تقاربها أو لا تتفق، لذلك من المراع عند تخطيط حدود إقليم ما أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تنشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد، وقد ترجع



لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات. وللحدود البشرية أهمية كبيرة في حياة الشعوب، لأنها تحدد حركة السكان واتجاه نموهم وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومة سلطاتها، وعلى ذلك فالإقليم عبارة عن رقعة من الأرض تسودها عناصر طبيعية محددة مميزة عما يجاوره من أقاليم، كما تسكنه جماعات من السكان لهم خصائصهم المميزة من عدة نواح كالعرقية والتاريخ والعادات والتقاليد والنمو السكاني والكثافة والنشاط الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك. وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزء من قارة أو دولة، وفي هذه الحالة تتعدد الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية، وقد يكون الإقليم دولة صغيرة جدا في المساحة أو جزء من دولة، وغالبا في هذه الحالة تتجانس المظاهر الطبيعية والبشرية في هذا الإقليم الصغير.

1-2 مكونات الإقليم: ويتضمن الإقليم المكونات التالية:

1-الأرض: وهي مساحة اليابس المحددة التي تقطنها جماعة من البشر يطلق عليهم السكان وتتضمن الأرض ما يقع عليها وتحتها من ثروات ومصادر طبيعية ولا يشترط في الأرض أن تكون متصلة بل يمكن أن تكون مجزأة كما في حالة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-الفضاء الخارجي: وهي المساحة الجوية التي تعلو الأرض دون وجود قيود معينة على مقدار هذا الارتفاع، وإنما يرتبط هذا الارتفاع بما تتمتع به الدولة من مقدرات عسكرية وتكنولوجية تستطيع بها الدفاع عن فضائها الخارجي.

3-المساحة المائية: ويقصد بها الأنهار التي تجري في أراضيها إلى جانب المساحة المائية الإقليمية التي يحددها القانون الدولي ب 12 ميلا بحريا.

4-المواطنون: ويعرف المواطنون بأنهم مجموعة الأفراد التي تقطن رقعة أرضية معينة وترتبطهم روابط الانتماء الوطني يتمخض عنها عادات وتقاليد ومصالح وأهداف مشتركة.

وضمن هذا ان كل منطقة متروبولية قياسية standard Metropolitan تحتوي على 100 ألف نسمة تعتبر منطقة اقتصادية على مستوى الولاية وتكون كل منطقة متجانسة ولكنها تتميز عن المناطق التي تجاورها، وبذلك يصبح بإمكان الإقليمية أن تقوم بدورها في تطوير هذه الأقاليم بغض النظر عن مراتبها وفق المؤشرات التي تضعها التنمية على مستوى الدولة. حيث تؤدي المدينة دورا اقتصاديا متناميا تؤثر من خلاله على إقليمها الاقتصادي الذي يمكن أن يكون خديما او تجاريا(للجملة او المفرد) او صناعيا حيث تقدم خدماتها المتنوعة إلى مناطق متوسعة وتوفر مجال التسوق

والتسويق لسكان إقليم معين هو إقليم تجارة (المفرد والجملة) ، وعند الكلام عن الإقليم الصناعي للمدينة فبالإمكان ملاحظة اتجاه الحديث نحو تصنيع الريف او المناطق المجاورة للمدينة المركزية مما يجعل هذا المفهوم للإقليم الصناعي أوسع من مجرد تغطيته للمناطق التي يجذب معها العاملون للعمل في مصانع المدينة او التي يتجه منها السكان لتوفير منتجات المصانع (العزوي فلاح ، 2016 ، ص132)

1-4 الوضع الاقتصادي وتشكيل الإقليم

يشير المبدأ الجغرافي إلى أن العنصر الإقليمي للمدينة يصنف مكانياً إلى وظيفتين: محلية وإقليمية وأن التمييز بينهما له أهمية في عملية التخطيط الإقليمي. ويبدو أن العنصر الإقليمي هو أصل وظيفة المدينة وبهذا فان جوهر فكرة المدينة هي أن تخدم منطقة تابعة لها. إذ يبرز التأثير المكاني المتبادل بين المدينة والريف بعلاقة وثيقة جدا ناجمة عن حركة الناس والطريقة التي يكسبون بها عيشهم ونوع الحياة التي يحيونها ، وهذا يتولد منه علاقة تتمثل بردود أفعال تخلف مركبا إقليميا متفردا، يمزج بين خصائص البيئة الحضرية والبيئة الريفية بمعطياتهما الطبيعية والبشرية، مما يولد تخصصا لكل قرية تخدم المدينة بحيث تصبح أحد أشكال التنظيم السياسي التي تستمد بريقها من خيرات الريف الذي يقوم بتمويلها غذائيا مقابل تقديم المدينة خدماتها الحضرية ومصنوعاتها إلى ريفها المجاور. (خصباك شاكر و المياح ، 1983، ص 187).

إن العلاقة تحت ظروف الاقتصاد ذي الاكتفاء الذاتي الذي يظهر فيه نمط معين من الحياة، قد يضمن المحافظة على الخصوصيات المحلية لزمان غير قصير، كانت تمثل الهيمنة الحضرية المكانية ويمكن أن تكون حسب التعبير السياسي الحديث حالة استعمارية تسلطية على الريف الذي يتسع أو يتقلص تبعا لحجم وهيمنة المدينة وطبيعة توجهاتها. ألا أن هذه العلاقة قد تعدلت جزئيا بين المدينة والريف في ظل نظام اقتصادي هدفه زيادة التبادل التجاري من جراء تطوير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فالدور التجاري للمدينة مهم في العلاقة بين المدينة والإقليم وان أداء المدينة لهذا الدور تكافليا يجعلها أداة تكامل مفضيه إلى بروز إقليم وظيفي (لابلاش فيدال دي ، ، ترجمة شاكر 1984، ص 148). هذا الأمر أدى إلى اعتماد آليات اقتصادية جديدة بلورت بروز المدينة الأوروبية في العصر الوسيط بحيث بدأت تشكل ظاهرة سكانية وسياسية واقتصادية، لم نجدها تبرز بذات الوقت في المدينة العربية إلا بشكل نسبي في بداية الستينيات. إذ لا تزال المدينة عندنا عاجزة عن

توفير مستلزمات ديمومتها ذاتيا. فهي مدن تقتصر على تقديم الخدمات فحسب، بينما جوهر العلاقة بين المدينة الأوربية وريفها المجاور قد تغير مع الابتكارات والاختراعات وتطور النقل والاتصالات حتى كادت تختفي الفروقات الحضرية بينهما إلى حد ما، أي إن المدينة سحبت ريفها إليها، بينما مددنا ترقيت (Ruralization) وهذا يؤشر الميل النفسي للثقافات المتباينة ضمن المدن المختلفة في تكوين عالمها المستقبلي يشمل العنصر الإقليمي على قطاعين : أولي (أساسي) وثانوي (غير أساسي)، فالأولي مبرر لقيام المدينة ويتوقف عليه نمو القطاع الثانوي (حمدان جمال ، بلا تاريخ ، ص 472).

1-5 خصائص المعايير المستخدمة لتحديد إقليم المدينة

تختلف المعايير المستخدمة في تحديدها لمساحة وشكل الإقليم ، وهي تختلف من مدينة إلى أخرى، وتختلف أيضاً حتى بالنسبة إلى نفس المدينة من فترة زمنية لأخرى . وذلك على أساس درجة التطور الحضاري، وعلى أساس التخصص الوظيفي، وعلى أساس شبكة النقل ودرجة تطورها، وعليه يلاحظ هناك جملة خصائص للمعايير المستخدمة والتي يمكن إيضاحها بالخصائص الآتية:

1- لا يمكن أن يؤدي المعيار المستخدم إلى نفس النتائج وفي مختلف بلدان العالم فهو يختلف من بلد إلى آخر ، ذلك تبعاً إلى درجة التطور الحضاري والمرتبة الحضرية للمدينة المدروسة .

2- هناك صعوبة لاستخدام بعض المعايير التي استخدمها الباحثون الأجانب وتطبيقها على مدنا ، وذلك لعدم توفر البيانات أو عدم دقتها أو أن تكون تلك البيانات غير مناسبة لواقعنا الاجتماعي والحضاري ، لذلك فإن اختيار المعايير يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الظروف السائدة في منطقة الدراسة . لذلك يتطلب استخدام المعايير التي تعتمد على الخدمات الشائعة والتي بالإمكان الحصول على بياناتها من النشرات الرسمية والدراسة الميدانية .

3- اختلاف مجالات تأثير هذه المعايير. إذ يكون لكل نشاط حدود جغرافية معينة يمتد إليها لذلك يعتمد على مجموعة المعايير كوسائل ومقاييس تشترك في تحديد الإقليم وتحديد مواقع التفاعل المكاني لكل معيار .

4- تمثل الوظائف الأساسية معايير واضحة لتحديد إقليم المدينة ، إذ إنها تمثل المكان المركزي للتسوق والعمل والخدمات الإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية ، إذ يكون لكل من هذه الوظائف إقليم خاص بها .



5- كلما زاد عدد المعايير المستخدمة في تحديد الإقليم الوظيفي والخدمي كان التحديد أقرب إلى الواقع ، لكنها لا تعطي تحديداً دقيقاً وذلك لعدم تطابق مجالات تأثير الخدمات والوظائف ، فهي تتقاطع وتتقرب وتتباعد بتأثير ضوابط مختلفة .

1- 5- 1 التنظيم المكاني للخدمات في مدينة الفلوجة

نظراً لتعدد جوانب التنظيم المكاني للخدمات فإنه من الملائم وضع بعض الأسس والمعايير عند وضع الخدمات في أي مكان وبما يتناسب وحجم السكان واحتياجاتهم ومن هذه الأسس :

- 1- مدى سهولة الوصول للحصول على الخدمة بوحدات المسافة أو الزمن.
- 2- حجم الخدمة التي يحصل عليها السكان حالياً.
- 3- مدى شمول السكان بالخدمات .
- 4- مدى تكامل الخدمات مع بعضها .
- 5- الارتباطات الخدمية (روابط الخدمات) .
- 6- أنماط مراكز الخدمات وتوزيعها المكاني ذات المرتبة الأولى والثانية ، وغيرها من الأسس التي يضعها المختصون لمعرفة مدى الحاجة إلى تنظيم الخدمات في المكان وبما يحقق الفائدة لسكان المدينة والقرى والمناطق المحيطة وطالبي الخدمة. (الطيف و علي و الجميلي ، 2009 ، ص 186- 187) .

وطبقاً لنظرية التدرج في تقديم الخدمات Hierarchical service والتي مفادها إن الخدمات تتناسب بأنواعها المختلفة مع التدرج السكاني (الحجم السكاني) وعادةً ما تأخذ الخدمات ووسائل تقديمها التدرج التالي في المدن. (عفيفي ، ص157)

1-6- 1 خطوات تحديد الدليل الوظيفي لمدينة الفلوجة:

- 1- تحليل الوظائف الحالية: دراسة الوظائف الموجودة حالياً في المدينة، مثل الصناعة، التجارة، الخدمات، والزراعة.
- 2- تحديد الاحتياجات المستقبلية: تحليل الاحتياجات المستقبلية للمدينة، مثل التوسع العمراني، التطور الاقتصادي، والتغيرات السكانية.
- 3- دراسة الجغرافية المكانية: مثل موقعها، المناخ، والموارد الطبيعية.
- 4- تحليل البيانات: جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالوظائف، السكان، والاقتصاد في المدينة.
- 5- تحديد الأهداف: تحديد الأهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.



جدول (١) مساحات ونسب الاستعمال الخدمي لمدينة الفلوجة 2026

ت	نوع الاستعمال	مساحة / هكتار	النسبة %
1	الخدمات التعليمية	164.0	49.9
2	الخدمات الصحية	12.3	3.9
3	الخدمات الادارية	55.4	16.9
4	الخدمات الدينية	29.5	8.9
5	الخدمات الترفيهية	64.4	19.5
6	الخدمات الاخرى	3.1	0.9
	المجموع	328.6	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات قسم مديرية بلدية الفلوجة 2026.

1-6-2 الدور الإقليمي للمدينة

لا يفوتنا الحديث عما يسمى بالدور الإقليمي للمدينة ، والناتج عن تحكمها في إقليمها من حيث الخدمات المختلفة التي تقدمها لهذا الإقليم ، فيصبح تابعاً لها في مجال الخدمات العامة الصحية والتعليمية والتجارية والترفيهية وغيرها . إن الثلاثية التي تشكلها كل من المدينة وريفها وإقليمها مهمة جداً من حيث خلق فضاءات تنمية وتكامل ، ومجالات للتبادل النفعي يقوم على استغلال الإمكانيات المتاحة في مجال الاجتماع والثقافة والسياسة والاقتصاد . إن علاقة هذه الثلاثية تتركسها جملة المرافق والخدمات المقدمة بحيث توجد مرافق ومؤسسات خاصة بالمدينة يكون استقطابها لساكنة هذه المدينة دون غيرها من بقية السكان ، كالمرافق التعليمية الابتدائية والمراكز الصحية الأولية ، بينما توجد مرافق أخرى وتجهيزات يتعدى دورها ، من خلال خدماتها ، مجال وحدود المدينة إلى مجالها الريفي كالمرافق الإدارية وبعض المؤسسات التعليمية خاصة في الطور الثانوي ، وبالمقابل فأن بعضاً من التجهيزات والمنشآت تسمح باستقطاب سكان المناطق المجاورة ، وهذا نظراً لأهميتها القصوى وندرتها كالمستشفيات أو الإدارات المهمة والمصانع بالنسبة للمدن الصناعية وقد تتعداه إلى المرافق السياحية والترفيهية. (مرموقة ، 2020 ، ص ١٢٣)

على الرغم ذلك كله لا ينكر أحد تلك العلاقة التفاعلية التي تجمع بين الريف بالمدينة من حيث علاقات التبادل التجاري ولو على بساطته ، بحيث تعتمد المدن في كثير من جوانب حياتها على ما تنتجه الأرياف من منتجات زراعية ، كالخضر والحبوب، واللحوم والألبان ومشتقاتها ، واعتماد الريف على المصنعات التي تصنعها المدن والمراكز الحضرية (الجوهري ، 2006 ، ص256)

1-6-3 تركيب المدينة في ظل استعمالات الأرض وترابطاتها

يحدد الشكل الفراغي للمدينة في إطار العلاقات الوظيفية بين عناصر الأنشطة المختلفة في ضوء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمكوناتها وفي حيز تحديد استعمالاتها السكنية والتجارية والخدمات العامة كما يتأثر تشكيل او تركيب المدينة بديناميكية الحركة بين مواضع الأنشطة وداخلها وتتطور اشكال المدن واحجامها ومكوناتها من حيث تنوع وتباعد الأنشطة ووظائفها وعناصر الاتصال بينها . إن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والصيغ التي تبرز من خلالها الدور الكبير في فهم الصلة والارتباط بين أنماط استعمالات الأرض في أي مدينة حيث تلعب هذه العوامل في رسم شكل التفاعل الوظيفي بين استعمالات الأرض المختلفة وتعتمد هذه الارتباطات على ما يأتي :

(مركزية الموقع وسهولة الوصول اليه و التنافس على مواقع استعمالات الأرض و التفاعل بين
الفعاليات والنشاطات في المدينة والسياسات الحضرية العامة)

إذ نجد أن قسماً من الفعاليات والنشاطات تتفاعل فيما بينها بقوة ، عن طريق ارتباطات وثيقة فيما بينها او مع مؤسسات أخرى (Lewis,1972,P99). في حين نجد ان القسم الآخر لا توجد بينه وبين بقية الفعاليات أي نوع من علاقات التفاعل أو الاحتياج ، وبذلك يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الارتباطات (الصلات) بين استعمالات الأرض:

1- الارتباط التنافسي :

تنشأ علاقة التنافس بين الفعاليات التي تتجمع وتتنافس على خدمة سوق واحدة ، مثل فعالية الوظيفة التجارية ، او بين فعاليات الوظائف المختلفة والمتنافسة بحسب قدرتها على استغلال الأرض ، مثل وظيفتي التجارة والصناعة ويكون التعامل مع مثل هذه الارتباطات بصورة غير مباشرة ، عن طريق التحكم بالمتغيرات ذات التأثير المباشر عليها لغرض إضعافها أو تقويتها .

2- الارتباط التكاملي : وهنا تكون العلاقة بين وظائف مختلفة لا تعارض فيما بينها وتقدم خدمات متباينة لسوق واحدة مثل السكن وخدمات التجارة ن ويتم التعامل مع هذا النوع من العلاقات عن



طريق القدرة على إيجاد تناسب فعال بين حجم هذه الوظائف ، لكي لا تتحول العلاقة إلى صيغة الارتباط التنافسي والبقاء يكون للفعالية القدرة على التنافس .

3- الارتباط التضامني : وهي من العلاقات الأقل شيوعاً ولكن ليس أقل أهمية وتتم عن طريق اعتماد وجود مجموعة فعاليات صغيرة تعمل على خدمة وظيفة معينة ودعمها وتعد هذه الوظيفة أساسية مثل الوظائف التجارية والخدمية والصناعات الخدمية مع الوظيفة السكنية ، ويمكن إضافة نوع آخر من الارتباط الذي يمكن تلخيصه بأن هناك فعاليات وأنشطة من الصعب الجمع بينها أو توقيها بالقرب من بعضها للأضرار التي قد يسببها استعمال معين للاستعمالات الأخرى ، مثلاً لا توقع الصناعات الثقيلة والملوثة قرب الاستعمال السكني ، كذلك حال محطات معالجة المياه الثقيلة التي توقع خارج المدن ، ويمكن أن تطلق على هذا النوع من العلاقات ب(التنافر). (العاني و الطائي ، 2018، ص244- 245).

1-6-4 نشاط التجارة ارتباط قوي بتوزيع السكان

تعتبر التجارة إحدى أهم أنشطة قطاع الخدمات ، حيث تتضح أهميتها من خلال هيكلتها للمجال وكفاءتها في تلبية حاجيات السكان المتباينة ، إذ لا يتم ذلك إلا بتوافر عدد كبير من الأنشطة التجارية وعدد لا بأس به من المشتغلين (بن غضبان 2009 ، ص119) ، كما تتباين أهمية التجارة حسب مستوى المراكز العمرانية ، حيث تلعب التجارة والخدمات دوراً متعاضداً في المناطق الحضرية ، وتتباين أهمية التجارة باختلاف أحجام المدن ، وتقف عوامل كثيرة أمام هذا التباين ، وأهم ما تتميز به الخدمات التجارية هو صغر المساحة التي تحتلها رغم أن الخدمات التي تقدمها لا تقتصر على سكان المدينة فقط بل تتعدى إلى سكان الإقليم، وتزداد حصة هذا الاستعمال ويتسع كلما ازدادت علاقات المدينة التجارية وكبر حجمها ورغم من صغر الحيز المكاني الذي تحتله هذه الخدمات إلا أنها تستقطب عدد مرتفع من العاملين بها ، حيث نجد أن الاستعمال التجاري يضم نسبة عالية من تلك القوى العاملة إذ أنه لا يتعدى 5% من مساحة المنطقة المعمورة في المدن العالمية ومنها المدن الكبرى إلا أنه يضم 40 % من القوى العاملة في المدينة .ومن أهم السمات الأخرى التي يتميز بها الاستعمال التجاري احتكاره واحتلاله للمواقع المركزية في المدينة (قلب المدينة) وليس ذلك فحسب

بل يحتل الأماكن والأراضي ذات الأسعار المرتفعة جداً نظراً لما تتمتع به الوظيفة التجارية من دفع أعلى للإيجارات وأعلى الأسعار.

1-6-5 تصنيف مراكز الخدمات التجارية وطرق تحليلها

يعود الفضل الأول في تصنيف مراكز الخدمات إلى "كريستالر" والذي أدت مساهمته في ظهور عدة محاولات تجريبية ونظرية جديدة ، ومن أهمها نذكر :

1- الأنماط الإقليمية : يمكن أن تدرس فيها علاقة التجمعات السكانية المختلفة بعضها عن بعض في الأقاليم مثلما طبقت هذه الدراسات ومنها التي قدمها PRED و PERRY سنة 1961 ، وقد توصلنا إلى وجود علاقة تنصب أساساً على وضع ترتيب هرمي للتجمعات السكانية في الأقاليم ثم علاقة الحجم مع عدد الوظائف ثم مع عدد المنشآت .

2- عدد الوظائف : تم دراسة عدد الوظائف في مناطق محددة على مستويات مختلفة من العالم ، وفي تلك الدراسة والبحث بذلت محاولات لإيجاد علاقة بين حجم التجمع السكاني وعدد وظائف تجارة التجزئة والخدمة بالأقاليم ، وقد وجد أن هناك ارتباطاً بين هذين المتغيرين ، ومن أمثلة الدراسات التي أثبت ذلك KING و CARRISON عام 1958 ، وذلك باستخدام معامل الارتباط وخط التراجع ، إذ وجدت نتائج مختلفة من إقليم إلى آخر مع استخدام خط التراجع الذي يوضح اتجاه العلاقة .

3- عدد المنشآت : حيث تكون بمجرد ازدياد عدد الوظائف مع تزايد حجم التجمعات السكانية ، يؤدي هذا إلى ازدياد المنشآت للأعمال المركزية ، وقد تأكدت العلاقة بين حجم التجمعات السكانية وعدد منشآت الأعمال التجارية وتختلف من إقليم إلى إقليم ، وذلك كما جاء في دراسة CARRISON و PERRY سنة 1958 وهما أول من وضحا هذه العلاقة من خلال تطبيقاتهم الدراسية للعلاقة بين الحجم السكاني وعدد المنشآت محددين ذلك على لوحات بيانية ، وحتى تكون العلاقة أكثر وضوحاً لابد من معرفة الحجم السكاني الذي يتبعه ذلك العدد من المنشآت ، الذي يخدم السكان وهو ما يعرف بـ "العتبة" وذلك لكل وظيفة من الوظائف المقدمة

4- التراتب الهرمي الوظيفي: لقد رأينا فيما سبق العلاقة بين حجم التجمع السكاني وعدد الوظائف للمنشآت المختلفة ، وكذلك توجد علاقة بين المسافة وحجم التجمعات البشرية السكانية في الإقليم ، وعلى ذلك نخرج بثلاث علاقات هي بمثابة ثلاث قواعد وهي :



1- يوجد عديد من التجمعات لسكانية الصغيرة ذات المسافة النسبية القريبة التي ترتبط الواحدة بالأخرى .

2- التجمعات السكانية الصغيرة الحجم وظائفها قليلة ، ولكن التجمعات السكانية الكبيرة الحجم تكون وظائفها أكثر .

3- بعض الوظائف تتطلب عتبة سكانية أعلى (حجم سكاني أقل) ، بينما وظائف أخرى تتطلب عتبة سكانية أعلى (حجم سكاني كبير) وعلى ذلك نخرج بنتيجة ، وهي أن توزيع الوظائف يرتبط بتوزيع السكان ، وهذه القاعدة الوظيفية تعرف بالترتيب الحضري .

وفي هذا الاطار توجد دراسات عدة تحاول توصيف سمة الهريرية في أقاليم مختلفة على سبيل المثال دراسة BRACY الذي رتب المراكز إلى .. أول /ثانية /ثالثة ن وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد 20 محل يخدمون القرى ذات الرتبة الأولى و 10 محلات للقرى ذات الرتبة الثانية و 5 محلات للقرى ذات الرتبة الثالثة (بن غضبان ، 2017 ، ص 48 - 49)

1-6-6 الخدمات الصحية:

تمثل الخدمات الصحية إحدى أهم المرتكزات الرئيسية التي تسهم بصورة فاعلة في بناء وتقويم المجتمعات الحضرية اليوم إذ تعد من العناصر الأساسية في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والحضاري للبلد والذي يتحدد من خلال حجم الخدمات الصحية التي يحصل عليها الفرد بكفاءة وكفاية من خلال توفير المؤسسات الصحية التي تؤمن تلك الخدمات (المستشفيات، المراكز الصحية الصيدليات، المصحات، العيادات الشعبية، والكوادر الطبية المتخصصة لكافة الفروع والتخصصات)، وتبدو أهمية الخدمات الصحية كونها تتعلق بصحة الفرد والمجتمع ككل حتى عدت إحدى معايير قياس مدى تقدم الدول وتطورها في مجال الاهتمام والعناية والرعاية الصحية التي تقدمها حكومات الدول لشعوبها وانطلاقاً من هذه الأهمية ظهرت منظمات وعلى مستويات مختلفة (محلية ودولية وإقليمية) ترعى الجوانب الصحية لمختلف شعوب العالم، وتشمل الخدمات الصحية في الغالب على (المعالجة الفيزيائية والكيميائية والعقلية والسيطرة على الأوبئة والأمراض الفتاكة والخطرة وتقديم الإعانات ونشر التوعية والإرشادات وتأمين الحصول على المضادات الأولية والمتقدمة في كل مكان وزمان كالإغاثات في المناطق النائية والبعيدة والخطيرة والقرى والأرياف والمدن برا وبحرا وجوا لغرض ضمان صحة الإنسان وسلامته من الأمراض مما ينعكس ايجابيا على التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والفكري والعلمي. فلا يمكن إن يمارس الإنسان أي نشاط أو



وظيفة أو خدمة ما بدون إن يتمتع بصحة جسمانية وعقلية تؤهله للتفكير والحركة والأداء والا سيكون إنسان غير معتمد عليه (متخلف) وسيكون بحاجة للرعاية والتخديم بدل من إن يقوم بنشاطاته اليومية لخدمة نفسه وخدمة الآخرين، وتعرف الخدمات الصحية حسب رأي الدكتور خلف الدليمي على أنها جميع الأنشطة الموجهة للحفاظ على صحة الإنسان وسلامته من خلال معالجته من الأمراض والوقاية منها (الهيئة ، 2021، ص80-81)

2- التعليم والعلاقة التبادلية والمتوازنة في مدينة الفلوجة

يسهم النشاط التعليمي بشكل كبير في دفع عجلة التنمية ، وكما تعمل التنمية على تطوير التعليم من خلال تزويده بمختلف الابتكارات والتكنولوجيات لتكوين علمي أفضل للتلاميذ والطلاب .وهي علاقة تبرز في شكلين :

1- العلاقة التبادلية : فالتنمية تحتاج لقوة عاملة تكون مدربة ومؤهلة ، كما تحتاج إلى كفاءات علمية من مختلف التخصصات للنهوض بها من جهة ومن جهة ثانية للتنمية دورها الكبير في التأثير على التعليم من حيث نوعيته ومستوياته ، وبالتالي فكما أن التعليم مهم بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فإن للتنمية مهمة أيضاً للتعليم من حيث تطويره وتوجيهه في مسارات تخدم التنمية وتخدم أيضاً أهداف المجتمع ككل .

2- العلاقة المتوازنة : وتكون هذه العلاقة في التنمية والتعليم وتطورها مع بعضها البعض ، لأن أي خلل في مخرجات التعليم أو في العمليات التعليمية قد يؤثر سلباً على عملية التنمية ويخلق لها كثيراً من المعوقات ، فمثلاً التركيز على الكم في مخرجات التعليم وغياب التوجيه الصحيح للعملية التعليمية بما يخدم أهداف التنمية والمجتمع يؤدي إلى استئراء مشكلة البطالة بين المتعلمين وحملة الشهادات ، الأمر الذي يعيق عملية التنمية ويخلق نظرة سلبية عند أفراد المجتمع لعملية التعليم نفسها ، مما يزيد من معدلات التسريب المدرسي وتترتب عنها العديد من المشاكل (غنيم ، 2013 ، ص 40 - 41)

2-1 نشاط التعليم ومفهومه

يشكل النشاط التعليمي أهم أنشطة الخدمات باعتباره أحد المؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية ، لذلك فهو من أولويات السياسات الرامية لإنتاج وتكوين الإطارات والكفاءات. كما يلعب النشاط التعليمي دوراً كبيراً في تشكيل نمط حياة السكان بالمدينة، وهومن الخدمات الضرورية الفاعلة في



البناء الحضاري والاجتماعي. وتكمن أهمية النشاط التعليمي في استقطابه لفئة واسعة من السكان لذلك فعملية تخطيطه تعد ضرورة حتمية تتبناها الدول للرفع من المستوى التعليمي والثقافي للتلاميذ والطلاب بتسخير كل الإمكانيات والوسائل .ويعتبر من الخدمات الأساسية التي تعد ركيزة عامة من ركائز التطور الاجتماعي ومحط رغبات السكان ، وهي خدمة إنتاجية تؤثر في استمرارية عمليات الإنتاج وتطويرها بصورة غير مباشرة . ويعد التعليم جانب من جوانب العملية التربوية التي تهدف إلى تنمية المجتمع من جميع الميادين الروحية والخلقية والفكرية والمهارية والبدنية بما يحقق الأهداف الإنسانية العليا في المدينة وما يجاورها من القرى التابعة. (عبد الرزاق العدد 16، 2007)

2-2 تصنيف خدمات النشاط التعليمي:

تتعدد التصنيفات نشاط التعليمي من دوله لأخرى ومن مدينة لمدينة وحتى في الإقليم نفسه، تبعاً للأسس والمعايير المستخدمة في هذه التصنيفات، وهناك التعليم الإلزامي الذي يؤهل الطلاب إلى التعليم قبل الجامعي ثم التعليم الجامعي، كما تتنوع الخدمات التعليمية وفقاً لجهة التمويل بين تعليم كومي مدعم إلى تعليم خاص رأسمالي، كما تتراوح خدمة التعليم بين التعليم الفني والمهني إلى التعليم الموجه (مصيلحي ، 2001 ص 385) .

حيث تتولى وزارة التربية في العراق وضع الهيكلية الأساسية للنظام التعليمي ، وتكون هذه الأنظمة هي التي جاري العمل بها في العموم وبالشكل الخاص سواء كانت على مستوى جميع المدن ضمن الدراسة والقرى التابعة لها ، ويمتد السلم التعليمي قبل الدراسة الجامعية بأربعة (04) مراحل متتابعة وهي :

- 1- المرحلة الأولى : " " التعليم قبل الدراسة " " وهي الدراسة في رياض الأطفال ، وتكون مدة الدراسة فيها سنتين (02) ، ويقبل الأطفال من الفئة العمرية (04- 05) .
- 2- المرحلة الثانية : وهي " " الدراسة الابتدائية " " وتكون مدتها ست (06) سنوات ، وتشمل الفئة العمرية (6 - 11) سنة ، وهي رحلة إلزامية لكل الأطفال في هذه الفئة العمرية .
- 3- المرحلة الثالثة : وهي " " الدراسة الثانوية " " ومدتها ست (06) سنوات ، وتشمل الفئة العمرية (12 - 17) سنة .

4- المرحلة الرابعة : وتشمل هذه المرحلة :

أ- تعليم متوسط (3 سنوات) بعمر (12 - 15) سنة .



ب - تعليم إعدادي (3 سنوات) بعم (15-17) سنة .

ج - تعليم مهني (03 سنوات) بعم (15- 17) سنة، ويشمل التعليم الصناعي والزراعي والتجاري. (أحمد ، وفاء ، 1997 ، ص 12).

2-4 تقييم كفاءة الخدمات التعليمية : تقوم عملية تقييم الخدمات التعليمية على عدة أسس ومعايير تخطيطية وأخرى جغرافية تعتمد على البعد المكاني الذي ينفرد الجغرافيون بمعرفته دون غيرهم ، وتمثل هذه المعايير في :

1 - مدى اعتماد المعايير التخطيطية التي ذكرت سابقاً في عملية توزيع الخدمات التعليمية بشكل متساوي يخدم جميع السكان والفئات العمرية وحسب توزيعهم وكثافتهم ، حيث تتم مراجعة كل المعايير بشكل دقيق ومدى تطبيقها وتحديد المؤسسات التي تنقيد بتلك المعايير والأسباب الكامنة وراء ذلك .

2- تطور الخدمات التعليمية كماً ونوعاً بما ينسجم والنمو السكاني والتطور العلمي والتكنولوجي ، حيث يزداد السكان بشكل مستمر، وهذا يعني التوسع في المؤسسات التعليمية بما يتلاءم والزيادة السكانية ، وحسب المعايير المعتمدة في هذا المجال ، وفي حالة عدم تحقيق ذلك يتحدث الكثير من المشاكل التي تنعكس آثارها على العملية التعليمية ، فزيادة السكان وقلة المدارس سواء كانت في مدينة الفلوجة او المناطق القريبة من المدينة ذاتها ، سيؤدي ذلك إلى زيادة عدد السكان في المدرسة الواحدة وبشكل مضاعف مما يضطر الجهات المسؤولة إلى جعل الدوام وجبتين صباحية ومساءلية ، وفي البعض الآخر ثلاث وجبات ، حيث يؤدي ذلك إلى تقليص عدد الحصص وإلغاء بعضها ، وتقليل وقت المحاضرة ، وكل ذلك له انعكاسات سلبية على المستوى العلمي للطلاب ، وهذا يعني وجود خلل كبير في عملية توزيع الخدمات التعليمية وبصورة لا تتفق والكثافة السكانية في منطقة الدراسة وتأثير ذلك على المحيط منها (رشوان ، 2003 ، ص 157).

3- تطور المقررات بشكل يتفق مع التطور العلمي الذي يشهده العالم ، ويكون هذا التطور في كل مراحل التعليم من الابتدائي إلى الجامعي ، فإذا ما حدث خلل في إحدى المراحل ستكون له آثار على ما بعدها ، وعليه فإن تطور العملية التعليمية لا ينحصر بمرحلة معينة دون أخرى .

4- مدى استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم من حاسوب والآت ومعدات ومختبرات والتي تزيد من قدرات الطالب وإمكاناته ، ليكون قادراً على تولي المسؤولية في الحياة العلمية .

5- تحديد المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم بشكل دقيق ، والتي تنعكس آثارها سلباً على واقع مخرجات التعليم مستقبلاً ، وهذا يعني تقييم طبيعة الأبنية المدرسية ومدى ملائمتها لهذه الخدمة ، ففي بعض الأحيان تستخدم أبنية خططت لاستعمال ما غير التعليمي ولكن تم استخدامها لغرض التعليم ، فتكون غير كفؤة ، وترتب على استخدامها بعض السلبيات .

6- مدى توفر الخدمات المختلفة في المدرسة من ماء وكهرباء وحمامات وتدفئة وألعاب وحوانيت ، والتي تعد من الجوانب المهمة والضرورية ول يمكن الاستغناء عنها .

6- التعرف على المشاكل التي تواجه الطلاب والتي تتعلق منها بالجوانب التعليمية من مناهج ومدرسين. (الدليمي ضياء ، 1999 ، ص71)

7- طبيعة توزيع الطلاب على المعاهد والكليات ، وتحديد الكليات التي يتركز فيها الطلاب أكثر من غيرها ، ومن ثم التعرف على أسباب هذا التركيز ، كما يتم التعرف على الأقسام التي يتركز فيها الطلاب أكثر من غيرها ، والأقسام التي يقل فيها عدد الطلاب ، والبحث عن الأسباب التي أدت إلى التركيز والأسباب التي أدت إلى القلة . (الدليمي خلف ، 2009 ، ص 111 - 112)

2-5 التعليم الثانوي في مدينة الفلوجة

تقدم هذه المرحلة للطلبة الذين تتراوح أعمارهم من (12-17) سنة وتباین توزيع المدارس الثانوية على أحياء مدينة الفلوجة والتي بلغ عددها (231) مدرسة منها (79) مدرسة متوسطة و (45) مدرسة ثانوية و (51) مدارس إعدادية ، ومنها قيد الإنجاز والأخرى ضمن المناطق المحيطة والمجاورة، تتوزع بصورة متفاوتة بين أحياء المدينة وجهاتها وقد أظهرت نتائج المسافة المعيارية للمدارس المتوسطة إن نسبة 12% من هذه المدارس تتركز في 25% من مساحة المدينة الكلية في حين أظهرت المسافة المعيارية للمدارس الثانوية إن نسبة 70,3% من هذه المدارس الثانوية تتركز في مساحة 47% من مساحة المدينة. (سلمان ، 2007 ، ص٢٣٤)

أما ما يخص المسافة المعيارية للمدارس الإعدادية فقد أظهرت إن 53,3% من هذه المدارس تتركز في مساحة قدرها 13% فقط من مساحة المدينة .

ولقد أثبت دراسة أعدها الباحث ضياء خميس علي الدليمي إن أكثر من نصف شبكات توزيع الخدمات التعليمية في المناطق السكنية في المدن ترتبط فيها المدارس الثانوية والإعدادية بالمواقع والأطراف والتوابع والقرى المطلة على الشوارع الشريانية المحيطة بالأحياء السكنية ويرجع ذلك إلى



1- عدم كفاية الاحياء السكنية على توليد حجم سكاني مناسب يغطي تكلفة الجدية لقيام تلك المدارس ، وبالتالي اتجاها نحو التوطن على أطراف تلك الأحياء السكنية . لاجتذاب أعداد إضافية من المناطق السكنية المجاورة .

2- اتجاه نسبة من طلاب المدارس الثانوية والإعدادية نحو استخدام وسائل النقل العام والسيارات الخاصة وأحياناً الدراجات بأنواعها . مما يجعل تلك المدارس أكثر ارتباطات بالطرق الشريانية .

3- كما يؤثر انخفاض كثافة السكان في منطقة الاعمال المركزية (C.B.D) وبشكل كبير. نتيجة لنزوح السكان إلى هوامش المدينة بسبب تقلص الاستخدام السكني وسيادة الأنشطة التجارية من ناحية ونزوح أبناء الأسر القديمة بعد انفصالهم عن أسرهم إلى المناطق الجديدة من جهة أخرى. يؤثر ذلك على حجم الخدمات التعليمية في تلك المناطق ومحاولة الانتقال بها حيث الكثافات السكانية العالية والحاجة إلى تلك الخدمات.

4-التعليم العالي تسعى البلدان على اختلاف نزعاتها الفكرية ومذاهبها الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق التنمية والتقدم لأبنائها بوسائل من أهمها نشر التعليم والنهوض بالبحث العلمي وتنمية قنوات المعرفة بأنواعها . ومما يميز التعليم العالي عن غيره من المؤسسات التعليمية والتربوية إن موضوع الإنتاج فيه يستهدف الانسان وتنمية قدراته العلمية ليصبح قادراً على حمل رسالته للشعوب والأمم . حيث يكون متوسط نصيب الفرد في مدينة الفلوجة من الخدمات التعليمية يختلف حسب المرحلة التعليمية. وفقاً للدراسات، تتراوح المساحة المخصصة للفرد في المدارس بين 2-4 متر مربع للمرحلة الابتدائية وروضة الأطفال، و6-4 متر مربع للمرحلة المتوسطة، و6-8 متر مربع للمرحلة الثانوية . (نصيب الطالب من المساحة المبنية) ، من الجدير بالذكر أن مدينة الفلوجة تعاني من نقص في الخدمات التعليمية، حيث تفتقر بعض الأحياء إلى المدارس، مما يجبر الطلاب على قطع مسافات طويلة للوصول إلى المدارس. كما أن هناك تفاوتاً في توزيع المدارس بين الحضر والريف، حيث تتركز المدارس في المناطق الحضرية أكثر من الريفية. معدل نصيب الفرد من الخدمات التعليمية في قضاء الفلوجة.

2-6 الخدمات الإدارية

تعد الخدمات الإدارية من أبرز الخدمات المجتمعية الموجودة في النسيج الحضري للمدن وتأتي أهميتها من خلال الدور الوظيفي والخدمي الذي تلعبه في تقديم خدماتها المحلية والإقليمية والدولية للسكان على اختلاف مستوياتهم العمرية والحضرية، ويعزو البعض الدور الأساسي لهذا النوع من الخدمات في تشكيل وقيام الكثير من المدن في العالم. لأن العامل الإداري المركزي من أهم عوامل نشأة التجمعات البشرية وتطورها قديماً وحديثاً، وعادةً ما تضم هذه الخدمات الوحدات الإدارية للحكم والإدارة ومؤسسات الحكم المحلي، فيما يلتحق بها العديد من الخدمات ذات البعد الإداري كخدمات الامن والعدالة ودور القضاء (المحاكم) وأقسام مراكز الشرطة والدفاع المدني وبعض الخدمات العسكرية كالمطارات التي تساهم بشكل أو بآخر في ترسيخ الجوانب الإدارية للحكم (إسماعيل أحمد ، 1988 ، ص322)

2-7 المشروع الحضري في مدينة الفلوجة

دوافع ظهور المشروع الحضري: يمكن حصر الدوافع التي أدت إلى ظهور المشروع الحضري في العوامل التالية.(DARLEY A., 162, 2012, P . 03)

1- أثر العولمة على المدينة والعمران :

ظهرت وتكونت في معظم الدول خاصة الأوروبية منها ، حيث برزت عدة تغيرات في الجانب الحضري خاصة منها التهيئة الحضرية ، والتي ظهرت نتيجة للتقن لسلبيات نظام المخططات الذي من أبرز صفاته : أنه خطي ، ويعتمد على التبو، وموروث عن التفكير القطاعي والوظيفي ، ونتجت أيضاً عن الديناميكية السريعة التي أصبح يعرفها الإقليم والمجال . وتمتاز هذه الديناميكية وتعبّر خصوصاً على ظاهرة (Globalisation) التي ظهرت في سنوات السبعينات ، ومن أهم خصائصها هي : زيادة الحركة ، وانتشار الوعي ، وتلاشي الحدود ، حيث تسعى العولمة إلى التقليل من الحدود والحواجز بين الدول والمدن ذاتها ، وإلغاء الهوية الثقافية والاجتماعية للمدن ، من أجل جمعها ضمن عالم واحد .

وتعتمد هذه العملية على مقاربتين أساسيتين من وجهة اقتصادية : تتعلق بالاقتصاد الحر اقتصاد السوق ودخول معطيات عالمية جديدة (البنك العالمي ONG) ومن وجهة أخرى سياسية : فهي تركز على أوامر سياسية مشتركة تدعم مجموعة قوانين عالمية. فضلاً على أنها ظاهرة اقتصادية وسياسية إذ أنها أدت إلى تحولات عميقة وتغيرات جذرية على مجال المدينة وعلى طريقة الإنتاج

والتسيير الحضري ، فالمجال دون حدود ودون عوائق ومن غير الممكن فصل المدينة عن إقليمها . وفي هذا الاطار المهم لدراسة هذه المدينة أصبحت المدن تمتاز بتركز الأشخاص (السكان) الأنشطة ومختلف القوانين والشركات ذات الطابع العالمي حيث تعرف المدن اليوم متدخلين سياسيين ذوو تأثير يفوق تأثير حدود الإقليم ، ومن هنا ظهرت مفاهيم جديدة منها ، هوية محلية ، وهوية الإقليم ، وترابط اجتماعي ، والمواطنة ، وظهور العديد من التحولات الإقليمية التي فرضت على الدولة اتخاذ إجراءات سريعة للتحكم في الظاهرة الحضرية التي بدأت تأخذ أبعاد مقلقة ، حيث أخذت الدولة على عاتقها عبء تطوير مقاربات ديناميكية جديدة ومرنة متوافقة مع الاطار العالمي الجديد ومع الخصائص المحلية التي تتميز بها ، فكانت الدعوة إلى إقامة ديناميكية إقليمية اجتماعية و اقتصادية، تحاول التحكم في هذا المجتمع الحضري الجديد الذي يتميز بثلاث وسائط .(بن غضبان و فاطمة البركاني ، 2017 ، ص155-156)

Urban sprawl

1- التمدد الحضري:

يكون عن طريق عدة تغيرات حضرية وشبه حضرية ، فانطلاقاً من هذه العمليات ظهر ما يسمى بالتجمع الحضري ، والفضاء المتروبولي ، والمتروبول، حيث يعتبر التمدد الحضري عن معامل كبح للتنمية الاقتصادية للمدن ، أين يمثل المجال مصدر نادر غير متجدد ، حيث أن كل مشاريع التهيئة الحضرية يجب أن تخضع إلى حد أدنى للكثافة من أجل وضع حد لظاهرة التمدد الحضري ، كما يجلب الابتعاد عن تهيئة المناطق البعيدة عن المراكز ، والعودة إلى هذه المراكز والبحث عن الجيوب الفارغة من أجل إعادة استعمالها وتثمينها في إطار عمليات التجديد الحضري ، وللد من هذه الظاهرة يجب أيضاً :

- 1- الحفاظ على الأراضي الزراعية المنتجة المحيطة بالمدن .
- 2- الاستعمال الأمثل للتجهيزات العمومية من خلال الاتجاه نحو تعدد الاستعمال الذي يعتبر شكل من أشكال التقليل من استهلاك المجال .
- 3- التقليل في عدد المنازل الشاغرة والتموضع الأمثل لمشاريع التهيئة .
- 4- تحسين نوعية التربة ، أي أخذ بعين الاعتبار تلوث التربة وإمكانية الاختيارات المنعكسة عند استعمالها .

Urban retail

2- التجزئة الحضرية:



هذا المنتج يكون خاصة في المدن المتروبولية ، حيث تتعدد الاختصاصات والوظائف والفوارق الاجتماعية ومختلف التغيرات التي شكلت تشخيص واضح على مستوى المناطق والاحياء المختلفة .

3- المركزية العالمية : Global Home

ومنها سنأخذ احسن مراكز المدن العالمية أنموذجا ومنها منطقة الدراسة ومركزيتها ، حيث انتجت لنا العديد من التجارب في العمران أكثر تعقيداً خاصة في الأقاليم ، التي تعرف تطور في طرائق السكن وفي الحركات الاجتماعية المعقدة والصعبة للتيسير ، لأن المدينة اليوم أصبحت تجمع عدد كبيراً من السكان ذوو خصائص وطبيعة مختلفة وتتصادم فيها المصالح ، هذا ما يؤدي إلى أزمة حقيقية في مجال التيسير الحضري، ومن أجل الإحاطة بمختلف هذه التغيرات في سياسات التيسير والإنتاج الحضري حيث يجب أن نستعمل طرق جديدة أكثر وعياً وانفتاحاً على انشغالات السكان (بن غضبان و البركاني فاطمة ، مصدر سابق ، ص 157)

2-8 تحليل الإقليم التخطيطي:

من الخصائص التخطيطية التي لا يغفلها علم التخطيط الحضري والإقليمي المعاص والتي حقق فيها السومريون الريادة فيها ، وجاءت لتكمل الخصائص الموقعية والموضعية التي ميزها الفكر السومري في اختبار مدن الطلائع .هو تحديد شكل العلاقة بين المدن وظهيرها المحيط بها ، حتى صارت الاشكال الوظيفية لمدنهم تعكس العلاقة بين الكفاءة الوظيفية للتجمعات وسعة أقاليمها المحيط بها ، منطلقين من رؤيا تخطيطية لمنطقة الدراسة والمخصصة لهذا البحث وهي مدينة الفلوجة والمناطق المحيطة بها والمؤثرة فيها ، ومن أولى مهمات الإقليم هي إنعاش المدينة وظيفياً وإشغال الحيز المكاني ومدّها بالحياة والازدهار وديمومة العطاء لتؤدي الوظائف التي وجدت من أجلها ضمن إطار العلاقة المتوازنة بين المدينة وإقليمها، والتي تحقق المصلحة المتباينة بينهما. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة أخذت أشكالاً ومستويات مختلفة إلا أنهم نجحوا في أن يؤطروا البعد المساحي لمدنهم على أساس وظيفي أخذت عناصره تمتد وتتسع لتغطي إقليماً، وربما تفهقرت دون المستوى الذي كانت عليه المدينة عندما كانت علاقتها على مستوى معين من مساحة الإقليم الذي وفره موضعها. (العاني محمد و الطائي زهراء ، 2018 ، ص 111).



المصادر

- 1- أحمد، وفاء محمد ، تحليل الخدمات التعليمية ، رسالة ماجستير ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 1997.
- 2- إسماعيل، أحمد علي ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، مكتبة سعيد رأفت ، 1988.
- 3- العاني، محمد جاسم شعبان و زهراء محمد جاسم الطائي ، المدينة بين النشأة وتطور الخصائص الحضرية ، الأردن ، عمان ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2018 .
- 4- العزاوي، فلاح جمال معروف ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، شارع الملك حسين ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية ، 2016 .
- 5- العاني، محمد جاسم شعبان و زهراء محمد جاسم الطائي ، المدينة بين النشأة وتطور الخصائص الحضرية ، الطبعة الأولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان شارع الملك حسين ، 2018.
- 6- البغدادي، مصطفى ، التعليم والصحة في محافظة الإسماعيلية ، دراسة في جغرافية الخدمات ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة عين الشمس ، القاهرة ، 1998 .
- 7- المياح ، علي ، طبيعة المشكلة الجغرافية ، مجلة الأستاذ ، مجلد 8 ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، 1960.
- 8- الطيف، بشير إبراهيم و محسن عبد علي و رياض كريم الجميلي ، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، 2009.
- 9- الجوهري، محمد ، علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، مصر 2006 ، ص256.
- 10- الدليمي، خلف حسين علي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، أسس ، معايير ، تقنيات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
- 11- الهيتي، مازن عبد الرحمن ، جغرافيا الخدمات أسس ومفاهيم ، المرجع الالكتروني للمعلوماتية ، نشر في 2021 / 12 / 7 .



- 12- الدليمي، ضياء خميس علي ، التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير (غ ، م) ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 1999.
- 13- بن غضبان ، فؤاد ، أنشطة الخدمات وإدارتها الحضرية ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، المكتبة الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2017 .
- 14- بن غضبان، فؤاد ، دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايته عناية والطارف ، أطروحة دكتوراه علوم ، جامعة قسطنطينية ، 2009 .
- 15- بن غضبان، فؤاد و فاطمة الزهراء البركاني ، الاستدامة الحضرية والتخطيط الاستراتيجي ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، الطبعة ، الأولى ، الأردن ، عمان ، شارع الملك حسين، 2017.
- 16- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد ، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع ، الطبعة الرابعة ، الإسكندرية ، 2003.
- 17- سلمان، رياض كاظم ، كفاءة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية (التعليمية و الصحية و والترفيهية) في مدينة كربلاء ، أطروحة دكتوراه - غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2007.
- 18- شاكر خصباك ، علي محمد المياح ، الفكر الجغرافي في تطوره وطرق بحثه ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1983.
- 19- عفيفي، أحمد كمال الدين ، دراسات في التخطيط العمراني ، الامارات العربية المتحدة ، العين ، ص 157.
- 20- عبد الرزاق، نجيل كمال ، نغم فيصل يوسف ، كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الاعظمية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 16 ، 2007 .
- 21 - عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات ، دار الشؤون ، مطابع دار الشروق، بغداد ، 1993 ، ص 149 .
- 22- غنيم، عثمان محمد ، تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.
- 23- فيدال دي لابلاش، أصول الجغرافية البشرية، ترجمة شاكر خصباك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، 1984.

**Sources:**

- 1- Ahmed, Wafaa Muhammad, Analysis of Educational Services, Master's Thesis, Center for Urban and Regional Planning, University of Baghdad, 1997.
- 2- Al-Ani, Muhammad Jassim Shaaban and Zahraa Muhammad Jassim Al-Tai, The City Between Emergence and Urban Development, Jordan, Amman, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, First Edition, 2018.
- 3- Al-Azzawi, Falah Jamal Maarouf, Developing Work and Spatial Planning, Dar Dijla for Publishing and Distribution, The Hashemite Kingdom of Jordan, Amman, King Hussein Street, First Edition, National Library, 2016.
- 4- Al-Ani, Muhammad Jassim Shaaban and Zahraa Muhammad Jassim Al-Tai, The City Between Emergence and Urban Development, First Edition, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Amman, King Hussein Street, 2018.
- 5- Al-Baghdadi, Mustafa, Education and Health in Ismailia Governorate: A Study in Service Geography, PhD dissertation, Faculty of Arts, Ain Shams University, Cairo, 1998.
- 6- Al-Mayah, Ali, The Nature of the Geographical Problem, Al-Ustad Journal, Volume 8, Al-Ma'rifah Press, Baghdad, 1960.
- 7- Al-Taif, Bashir Ibrahim, Muhsin Abd Ali, and Riyad Karim Al-Jumaili, Urban Services: A Study in Development Geography, Modern Book Foundation, Tripoli, Lebanon, First Edition, 2009.
- 8- Al-Jawhari, Muhammad, and Alia Shukri, Rural and Urban Sociology, University Knowledge House, Egypt, 2006, p. 256.
- 9- Al-Dulaimi, Khalaf Hussein Ali, Community Services and Infrastructure Planning: Foundations, Standards, and Techniques, Dar Al-Safa Publishing and Distribution, Amman, 2009.
- 10- Al-Hiti, Mazen Abdul Rahman, Geography of Services: Foundations and Concepts, Electronic Reference for Informatics, published on December 7, 2021.
- 11- Al-Dulaimi, Daa Khamis Ali, Spatial Distribution of Educational Services in Fallujah City, Master's Thesis (n.p.), University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education, 1999.
- 12- Afifi, Ahmed Kamal Al-Din, Studies in Urban Planning, Al Ain, United Arab Emirates, p. 157.



- 13- Abdul Razzaq, Najil Kamal, and Nagham Faisal Yousef, The Efficiency of Educational Services Distribution in the Al-Adhamiya District, Al-Mukhtat wa Al-Tanmiya Journal, Issue 16, 2007.
14. Amer Ibrahim Qandilji, Scientific Research and the Use of Information Sources, Dar Al-Shu'un, Dar Al-Shorouk Press, Baghdad, 1993, p. 149.
- 15- Bin Ghadhban, Fouad, Urban Service Activities and Management, Amman, Dar Al-Safa Publishing and Distribution, National Library, First Edition, 2017
- 16- Bin Ghadhban, Fouad, The Role of the Service Network in Spatial Organization in the Provinces of Annaba and El Tarf, Doctoral Dissertation, University of Constantine, 2009.
- 17- Bin Ghadhban, Fouad and Fatima Al-Zahra Al-Barkani, Urban Sustainability and Strategic Planning, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan, King Hussein Street, 2017.
18. Ghoneim, Othman Muhammad, Planning Social Services and Facilities from an Urban Perspective, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, 2013
- 19- Ismail, Ahmed Ali, Studies in Geographical Cities, Second Edition, Saeed Raafat Library, 1988.
- 20- Rashwan, Hussein Abdul Hamid Ahmed, The Evolution of Social Systems and Their Impact on the Individual and Society, Fourth Edition, Alexandria, 2003.
- 21- Salman, Riyadh Kazem, The Efficiency of Spatial Distribution of Community Services (Educational, Health, and Recreational) in the City of Karbala, Unpublished Doctoral Dissertation, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2007.
- 22- Shaker Khasbak, Ali Muhammad Al-Mayah, Geographical Thought: Its Development and Research Methods, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad University Press, Baghdad, 1983.
23. Vidal de la Blache, The Origins of Human Geography, translated by Shaker Khasbak, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, Baghdad, 1984.